

فان خلع الولى صغيرته من زوجهما بالمرأه
ليخرج الخلع عليهما فلا يسقط المهر ولا يستحق
الزوج ما عين الولى من مال الصغيره ^{وكان}
طلقت وهو الصحيح وفي رواية لا يبيع ^{الطلاق}
الا اذا قبلت الصغيره ولو خلع الولى صغيرته
بالف على انه اى الولى منا من طلق والاولف
واجبة عليه ولم يرد بهذا الضمان الكفالة
عن الصغيره ولكن المراد بالضمان ههنا التبرأ
المال ابتداء لا بجمه الكفالة والله اعلم **باب**
المظهار والمظاهرة ايضا بنا على السنن وما خوذ
من الظهور وهو في السرع تشبيه المالكه
بمجرمة عليه اى على المظاهر مطلقا سواء
كانت المجرمة بنسب او رضاع او مصاهرة
حتى

حتى لو قال انت على كظهر فلانة وهى ام المرنى
بها او ابنة المرنى بها فانه لا يكون مظاهرا
لان من الفقهاء من يقول ان الحرام لا يحرم
حلالا كذا فى شرح الطحاوى على التامد
اى حرمة كالتة على التاييد وهو احتراز
عن حرمة لا على التاييد كانت امرأه حرم
الوطى ودواعيه وهى المسر والتقبيل ونحو
بانت على كظهر اى حتى يكفر وقال الشافعي
الدواعى ليست مجرام فلو وطى المظاهر
قبله استغفر ربه فقط ولا شئ عليه
عز الكفارة وعوده اى العود الذى
يجب به الكفارة اى يسقر به وجهها
عزمه على وطئها وعند الشافعي السكوت